– – – (٤) – – –

علاقة مصر بدول حوض النيل

إنّ جمهورية مصر العربية الأفريقية سعت منذ القدم ــ وما تزال ــ إلى أن تنظم علاقتها بتلك الدول : دول حوض النيل والعمل على الاتصال الدائم بدولها؛ بالاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض مع الحفاظ على حق مصر التاريخي فى مياه نهر النيل.

و نجحت مصر بالفعل فى تنظيم تلك العلاقة وفي الاتصال الدائم بدول حوض النيل من خلال عقد العديد من الاتفاقيات سواء كانت على : – المستوى الثنائي. – المستوى الإقليمي.

يصل عددها إلى أكثر من ١٥ اتفاقية ، وقع بعضها إبان فترات الاستعمار و كان لها تأثير على العلاقات الحالية بين مصر و دول الحوض.

❖❖❖

[أ] المستوى الثنائي [الاتفاقيات الثنائية] :

(١) الهضبة الأثيوبية:

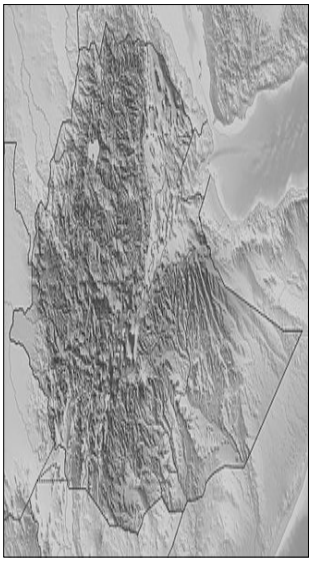

هناك خمسة اتفاقيات تنظم العلاقة بين جمهورية مصر العربية وأثيوبيا والتي يرد من هضبتها ٨٥% من مجموع نصيب مصر من مياه النيل:

١- بروتوكول روما الموقع فى ١٥ إبريل ١٨٩١ بين كل من بريطانيا و إيطاليا التي كانت تحتل إريتريا فى ذلك الوقت ـــ بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى أفريقيا الشرقية، و تعهدت إيطاليا فى المادة الثالثة من الإتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل.

٢- اتفاقية أديس أبابا الموقعة فى ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا، تعهد فيها(الإمبراطور منيليك الثاني) ملك أثيوبيا بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية و الحكومة السودانية مقدماً.

٣- اتفاقية لندن الموقعة فى ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا و فرنسا ومصر،و ينص البند الرابع منها على ***أن تعمل هذه الدول معاً على تأمين دخول مياه النيل الأزرق و روافده إلى مصر.***

٤- اتفاقية روما وهى عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا فى ١٩٢٥ ، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أى إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسى.

٥- إطار التعاون الذى تم توقيعه فى القاهرة فى الأول من يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس المصرى أنذاك محمد حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبى ـــ في هذا التوقيت ـــ (ميليس زيناوى).

وكان لهذا الإطار دور كبير فى تحسين العلاقات المصرية الإثيوبية وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر وأثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل فى النقاط التالية :

- عدم قيام أى من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل .

- ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها.

- احترام القوانين الدولية .

-التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد.

❖❖❖

(٢) الهضبة الاستوائية:

تعدّ المصدر الثانى لمياه النيل حيث يصل ١٥% من مياهها لمياه النيل وتضم ستة دول:كينيا، تنزانيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا وبوروندى،وتنظم العلاقة المائية بينهم عدد من الاتفاقيات:

[١] اتفاقية لندن الموقعة فى مايو ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا والكونغو ـــ وهى تعديل لاتفاقية كان قد سبق ووُقِعت بين ذات الطرفين فى ١٢ مايو ١٨٩٤ ـــ وينص البند الثالث منها على:

أن تتعهد حكومة الكونغو بألا تقيم أو تسمح بقيام أى إشغالات على نهر السمليكى أو نهر أسانجو أو بجوارهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التى تتدفق فى بحيرة ألبرت ما لم يتم الاتفاق مع حكومة السودان.

[٢] اتفاقية ١٩٢٩ وهى عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من رئيس الوزراء المصرى آنذاك (محمد محمود) وبين المندوب السامى البريطانى (لويد)، وكلا الخطابين موقعين بتاريخ ٧ مايو ١٩٢٩ ومرفق بهما تقرير للجنة المياه الذى سبق إعداده فى عام ١٩٢٥. ويعتبر هذا التقرير جُزءًا من هذه الاتفاقية ،وكان توقيع بريطانيا على هذه الاتفاقية نيابة عن كل من السودان وأوغندا وتنجانيقا ـــ تنزانيا حالياً ـــ وجميعها دول كانت تحتلها بريطانيا آنذاك وأهم ما ورد فى تلك الاتفاقية :

أ) ألا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال رى أوأى إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الواصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررًا بمصالح مصر.

ب) كما تنصُّ على حق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل.

[٣] اتفاقية لندن الموقعة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤ بين كل من بريطانيا نيابة عن تنجانيقا ـــ تنزانيا حالياً ـــ وبين بلجيكا نيابة عن رواندا وأوروندى وتتعلق باستخدام كلا الدولتين لنهر كاجيرا.

[٤] اتفاقية ١٩٥٣ الموقعة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا ، وهى عبارة عن مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال عامى ١٩٤٩ و١٩٥٣ بين الحكومتين المصرية والبريطانية، ومن أهم نقاط تلك الاتفاقية:

-أشارت الاتفاقيات المتبادلة إلى اتفاقية ١٩٢٩ وتعهدت بالإلتزام بها ونصت على أن الاتفاق على بناء(خزان أوين) سيتمُّ وفقاً لروح اتفاقية ١٩٢٩.

- تعهدت بريطانيا فى تلك الاتفاقية نيابة عن أوغندا بأن إنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء لن يكون من شأنها خفض كمية المياه التى تصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها إليها أو تخفيض منسوبها بما يسبب أى إضرار بمصلحة مصر.

[٥] اتفاقية ١٩٩١ بين كل من مصر وأوغندا التى وقعها الرئيس السابق مبارك والرئيس الأوغندى موسيفينى ومن بين ما ورد بها:

- أكدت أوغندا فى تلك الاتفاقية احترامها لما ورد فى اتفاقية ١٩٥٣ التى وقعتها بريطانيا نيابة عنها وهو ما يعد اعترافاً ضمنياً باتفاقية ١٩٢٩.

- نصت الاتفاقية على أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية.

(٣) اتفاقيات المياه الموقعة بين مصر والسودان:

هناك اتفاقيتان لتنظيم العلاقة المائية بين مصر والسودان وهما :

١) اتفاقية ١٩٢٩تنظم تلك الإتفاقية العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية،كما تضمنت بنودًا تخص العلاقة المائية بين مصر والسودان وردت على النحو التالى فى الخطاب المرسل من رئيس الوزراء المصرى والمندوب السامى البريطانى :

-إن الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التى يستخدمها السودان من مياه النيل دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى تلك المياه.

-توافق الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام ١٩٢٥، وتعتبره جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق .

- ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أوتوليد قوى أو أى اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات

التى تتبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررًا بمصالح مصر.

- تقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل فى السودان ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالإتفاق مع السلطات المحلية.

٢) اتفاقية ١٩٥٩وُقعت هذه الاتفاقية بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان ، وجاءت مكملة لاتفاقية عام ١٩٢٩ وليست لاغية لها ، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان فى ظل المتغيرات الجديدة التى ظهرت على الساحة آنذاك وهو الرغبة فى إنشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل.

وتضم اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل على عدد من البنود من أهمها :

– احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره ٤٨ مليار متر مكعب سنويًا وكذلك حق السودان المقدر بأربعة مليار متر مكعب سنوياً .

– موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالى، وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق، وما يستتبعه من أعمال تلزم السودان لاستغلال حصته .

كما نص هذا البند على أن توزيع الفائدة المائية من السد العالى والبالغة ٢٢ مليار متر مكعب سنويًا توزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على ١٤,٥ مليار متر مكعب وتحصل مصر على ٧,٥ مليار متر مكعب ليصل إجمالى حصة كل دولة سنوياً إلى ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر و١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان .

– قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة فى بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض، على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين.

– إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان.

❖❖❖

[ب]المستوى الإقليمي [آليات التعاون الإقليمي]:

نظراً للمستجدات المستمرة ولطبيعة الدول العشر المشكلة لحوض النيل وما شهدته من تطورات بعد زوال الاستعمار، وحرصاً من مصر على مد جسور التعاون مع دول حوض النيل لما تشكله من عمق استراتيجى لمصر وما يمثله النيل فى حياة المصريين ،فقد أصبح من الضرورى إيجاد آليات جديدة للتعاون الإقليمى بين دول الحوض إلى جانب الإتفاقيات السابق الإشارة إليها ، وقد بدأت بالفعل هذه الآليات منذ الستينيات من القرن الماضى على النحو التالى:

(١) هيئة مياه النيل :

تمَّ إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان تحت مظلة اتفاقية ١٩٥٩، تعمل على دراسة وإنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر وكان أهم دراساتها أربعة مشروعات تقع جميعها داخل حدود السودان ولاتؤثر على دول المنبع الأخرى وتوفر ١٨ مليار متر مكعب سنوياً بعد انتهائها وهى:

- مرحلة أولى من مشروع قناة جونجلى .

- مرحلة ثانية من مشروع قناة جونجلى.

– مشروع مشار .

- مشروع بحر الغزال .

وتضم هيئة مياه النيل لجنة فنية تجمع خبراء البلدين: مصر والسودان، وتجتمع دورياً لحل أى مشاكل تعترض تنفيذ إتفاقية ١٩٥٩

(٢) مشروع الهيدروميت :

تعنى دراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية، وقد انطلق هذا المشروع عام ١٩٦٧ بمشاركة خمس دول فقط من دول الحوض العشر وهى مصر وكينيا وتنزانيا وأوغنداوالسودان ، وانضمت إليه بعد ذلك رواندا وبوروندى والكونغو الديمقراطية (زائيرآنذاك)،ثم انضمت أثيوبيا بصفة مراقب.

وبمقتضى هذا الاتفاق أقيمت محطات رصد فى مجمعات الأمطار الرئيسية ـــ بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت ـــ وقد حظى بتمويل دولى من العديد من الدول المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومنظمة الأرصاد العالمية ،وقد تم هذا المشروع على ثلاثة مراحل وهى :

أ ــ الأولى من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٢ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة

ب ــ الثانية من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٠ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة .

ج ــ الثالثة من ١٩٨١وحتى ١٩٩٢ بدعم من الدول المتشاطئة.

(٣) تجمع الأندوجو :

ويعنى الأخوة باللغة السواحيلية، وقد كانت مصر صاحبة فكرة إنشائه بتأييد من زائير والسودان ، ويضم أغلب دول حوض النيل فى منطقة شرق ووسط أفريقيا ،وقد أعلن عن إنشائه أثناء انعقاد المؤتمر الوزارى الأول لدول حوض النيل المنعقد فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣، وكانت أهداف التجمع :

١ــ التشاور والتنسيق فى المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الإقليمية .

٢ــ دعم التعاون بين دول المجموعة فى مجال التنمية.

٣ــ تبادل الخبرات فى كافة المجالات بهدف دعم التعاون الإقليمى.

٤ــ أن تنعقد إجتماعات الأندوجو فى إطار التعاون الإقليمى الوارد طبقاً لخطة عمل لاجوس الاقتصادية الصادرة فى ١٩٨٠.

٥ــ دعم التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية.
غير أن هذا التجمع صادفته كثير من العقبات التى حالت دون تحقيق أهدافه ومن أهم تلك العقبات :

١- نقص التمويل الكافى لتمويل مشروعاته .

٢- التنافس الدائم بين إثيوبيا والسودان على استضافة لجنة المتابعة الدائمة.

(٤) تجمع التيكونيل :

وهو تجمع للتعاون الفنى بين دول حوض النيل للتنمية وحماية البيئة ، وقد أنشئ هذا التجمع فى ديسمبر ١٩٩٢ بمشاركة ست دول كأعضاء عاملين وهم :

- مصر . - السودان. - تنزانيا.

- أوغندا - رواندا. - الكونغو الديمقراطية.

وحصلت باقى الدول على صفة مراقب ، واستمر مشروع التيكونيل خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٨ الذى يعد أول آلية منظمة تجمع دول الحوض بخطة شاملة تضمنت ٢٢ مشروعاً من أهمها مشروع إعداد إطار للتعاون الإقليمى القانونى والمؤسسى بين دول حوض النيل الذى شكلت له لجنة فنية قانونية تضم ممثلين من دول حوض النيل تجتمع بشكل دورى عدة مرات كل عام ، وقد تحولت تلك اللجنة فى ٢٠٠٢ إلى لجنة تفاوضية مشتركة.

(٥) مبادرة حوض النيل :

تأسست مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩ بهدف وضع استراتيجية للتعاون بين الدول النيلية والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات .

وقد رفعت المبادرة شعار تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر . ولأول مرة انضمت كافة دول حوض النيل إلى آلية من آليات التعاون بينهم بصفة أعضاء عاملين باستثناء أريتريا التى اكتفت بصفة مراقب. وقد اشتملت المبادرة على ٢٢ مشروعاً موزعة على محورين:

١- مشروعات الرؤية المشتركة على مستوى دول الحوض العشر، وقد وزعت تلك المشروعات على دول الحوض ليقوم كل منها بدوره فيها، واحتفظت مصر بمشروعات التدريب التطبيقى.

٢- مشروعات الأحواض الفرعية، وقد قسمت تلك المشروعات إلى منطقتين يقع تحت كل منها مجموعة من المشروعات :

-مشروعات نيل هضبة البحيرات الإستوائية.

-مشروعات النيل الشرقى .

(٦) المكتب الفني الإقليمي للنيل الشرقي(الانترو) :

هو مكتب إقليمى تم تأسيسه فى مارس ٢٠٠١ بالاتفاق بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا ، مقره أديس أبابا .

يهدف بحث المشروعات المائية المشتركة والتى تمّ تجميعها فى (برنامج العمل لحوض النيل الشرقى)، ويتضمن البرنامج عدة مشروعات فى مجال مراقبة الفيضانات وتوليد الكهرباء من مياه النهر ومن بينها :

أ- إنشاء آلية مشتركة لمراقبة الفيضان والإنذار المبكر من خلال المشاركة فى المعلومات وتحليل البيانات والسعى لتخفيف حدة الفيضان .

ب- مشروع استثمار تجارة الطاقة بين الدول الثلاث والدول الأخرى وإنشاء شبكات ربط كهربى .

ت- مشروع إدارة أحواض الأنهار ويهدف إلى تقليل كميات الطمى المترسبة فى بحيرة ناصر لتحقيق الفائدة والتعاون على المستوى الإقليمى.

ث- مشروع للرى والصرف والإستثمار المشترك فى المشروعات الزراعية المشتركة.

ج- مشروع إنشاء نموذج رياضى للنيل الشرقى يهدف للتخطيط للمشروعات ودعم متخذى القرار بالحلول والبدائل سعياً لتجنب أى آثار سلبية على أى من دول الحوض.

ح- مشروع نهر السوباط (الباراواكوبو) ويهدف إلى توفير كميات المياه الكبيرة التى تضيع فى المستنقعات وأحداث تنمية متكاملة فى مجال الزراعة والطاقة.

[ج]المشاركة في المشروعات المائية مع دول حوض النيل:

حرصت مصر دائماً على المشاركة الفعالة فى كافة مشروعات الرى وتوليد القوى وحماية النهر وتطهيره بدول حوض النيل من خلال تقديم الخبرة الفنية والمعونة المادية وقد ظهر هذا الدور المصرى جلياً فى العديد من المشروعات من بينها:

١-فى ١٩٢٥ قامت مصر بإنشاء خزان سنار على النيل الأزرق لصالح السودان .

٢-قامت مصر بدفع تكاليف إنشاء جبل الأولياء فى السودان من أجل توليد الطاقة الكهربائية لمدينة الخرطوم فى عام ١٩٣٢.

٣-اتفقت مصر مع بريطانيا نيابة عن أوغندا فى عام ١٩٥٣ على إنشاء سد أوين عند شلالات أوين ببحيرة فيكتوريا لتكوين رصيد احتياطى ، وقد قامت بدفع تكاليف إنشاء السد والمصاريف السنوية علاوة

على تواجد هندسى مصرى دائم فى موقع السدّ للاشتراك مع المسئولين الأوغنديين فى الإشراف على تشغيل السدّ بما يحقق صالح البلدين.

٤- بناء على اتفاقية التفاهم الموقعة بين مصر وأوغندا فى ١٩٩١ تم تنفيذ مشروع توسيع محطة كهرباء خزان أوين .

٥-فى ١٩٧٨ بدء فى تنفيذ مشروع قناة جونجلى،وتم تنفيذ ٧٠% منه إلا إنه توقف بسبب الحرب الأهلية فى جنوب السودان١٩٨٣

٦- قيام مصر بحفر عشرات الآبار فى كينيا،من بينها المنحة المقدمة لكينيا ٢٠٠٤ وقدرها اثنين مليون دولار من أجل حفر٤٠ بئراً.

٧- إنشاء مركز للبحوث المائية فى تنزانيا .

٨- بناءعلى طلب حكومة الكونغو الديمقراطية ، تقوم مصر بالمشاركة الفنية فى تطوير الإدارة المائية فى الكونغو.

٩- تطهير بحيرة فيكتوريا وكيوجا من الحشائش والنباتات المائية فى كل من أوغندا وتنزانيا بمنحة قدرها ١٤ مليون دولار.

١٠- فى مارس ٢٠٠٤ قدمت مصر منحة قدرها ١٣,٩ مليون دولار لأوغندا من أجل بدء المرحلة الثانية لمشروع مقاومة الحشائش من أنهار وبحيرات أوغندا من أجل رفع كفاءة المصايد

❖❖❖